الشاهد القرآني عند المبرد

(المقتضب أنموذجًا)

د . أحمد بن عبدالرحمن سالم بالخير(*)

يعد الشاهد القرآني أوثق الشواهد اللغوية والنحوية قاطبة ؛ لأنه كلام الله الذي لا يأتيه الباطل منْ بين يديه ولا من خلفه ؛ لذا درج النحاة قديماً وحديثاً على الاستشهاد بآيات الذكر الحكيم لإثبات القاعدة النحوية أو تعزيزها، ومع دأب النحاة على الاستشهاد بالشواهد القرآنية إلا أنها قليلة في كتبهم إذا ما قيست بالشواهد الشعرية ، وهذه إحدى المؤاخذات التي تسجّل عليهم ، وإن كان عذرهم في ذلك أن القرآن ليس بكتاب لغة أو نحو فهو لا يحوي جميع قواعد اللغة.

ومما يؤخذ على النحاة في هذا الجانب أيضاً كثرة التأويلات والتقديرات النحوية التي تصاحب الشاهد القرآني ، والتي تبعده عن دلالاتها الحقيقية وتذهب به بعيداً عن المعنى المراد له ، ومن هؤلاء محمد بن يزيد المبرد. يتعلّق موضوع هذا البحث بعملية الاستشهاد في كتاب المقتضب للمبرّد ، ويُسلط الضوء على المنهج الذي اتّبعه في استدعاء الشواهد القرآنية أثناء تحليله للظواهر اللغوية، وكيفية توظيفها في كتابه، وقد تضمن البحث تمهيداً و ثلاثة مباحث:

تضمّن الأول الحديث: عن المبرد ... سيرة حياة ، وقسِّم على مطلبين اثنين، تناول الأول منهما اسم المبرد وولادته ووفاته وأساتذته وتلاميذه ومؤلفاته ، في حين تناول المطلب الثاني المبرد النحوي وكتابه المقتضب.

(*) أستاذ الدراسات اللغوية المساعد بوزارة التعليم العالي بسلطنة عمان – كلية العلــوم التطبيقيــة بصلالة.

أما المبحث الثاني : فقد تناول الشاهد النحوي ، وأتى مشتملاً على ثلاثة مطالب: الأول: تعريف الشاهد لغة واصطلاحاً ، والثاني: عن شروط الاحتجاج ، والثالث: عن أنواع الشواهد من حيث أشكالها الأدبية.

وكان المبحث الثالث عن منهج المبرد في عرض الشاهد القرآني في كتابه المقتضب.

تمهيـــد :

لقد قامت الدارسات اللغوية قديماً على أسس عديدة أهمها، الرحلة إلى البوادي لمشافهة الأعراب الخلّص، وتلقي النصوص المسموعة من أفواه الرواة القادمين من مختلف القبائل العربية، ومقابلة فصحاء الحواضر، ومشافهتهم في الأسواق العربية المشهورة والتي كانت مخصّصة لهذا الغرض كسوق عكاظ، وسوق مجنّة، وذو المجاز، مما أدى إلى اتساع نطاق عملية الاستقراء، ومن ثمّة إمكانية استنباط القواعد اللغوية.

وقد سلك النحاة القدماء هذا المسلك المنير واتبعوه في جمع المادة اللغوية ، ووصلوا من خلاله إلى نتائج دقيقة، ويمكن أن نسجّل لهم فضل السبق في وضع أُسسٍ أشار إليها علم اللغة حديثاً؛ لأن البحث اللغوي الحديث يلزِمُ على الباحث اللغوي ، ويحتم عليه الذهاب إلى البيئة اللغوية المراد إجراء الدراسة على لغتها ، ومشافهة أهلها والاختلاط بهم من أجل الحصول على المادة اللغوية من منبعها الصافي ؛ لتحقيق نتائج حقيقية لا غموض ولا لبس فيها.

كما يفرض علم اللغة الحديث اعتماد اللغة المنطوقة باعتبارها المصدر الحقيقي في الدرس اللغوي ، ولأنها تحقق لنا نتائج أكثر دقة من نظيرتها اللغة المكتوبة نظراً لامتلاكها ظواهر لا تدرك بالعين المجردة ، وخاصة منها بعض الظواهر الصوتية: كالنّبر والتنغيم، وغيرهما ونلاحظ أن العرب حدّدوا الإطار الزماني المتمثل في " نهاية القرن الرابع الهجري بالنسبة للقبائل البدوية ، ونهاية القرن الثاني الهجري بالنسبة للقبائل الحضرية " و حدّدوا الإطار المكاني بتخصيص قبائل معينة لأخذ المادة اللغوية منها، وأهمّ شرط ينبغي توفّره في هذه القبائل هو: عدم اختلاطها بالأعاجم ؛ ليصح الاستشهاد والاحتجاج بكلامها وبشعرها في عملية التقعيد، وقد لاحظ النحاة أن هذا التراث والزّخم الهائل من المفردات والشواهد اللغوية إذا لم

يحفظ ويدوّن سيندثر ويفنى بفناء حفّاظه ، فانبرى لهذه المهمة رجال أكفاء وعلماء أجلاء؛ منهم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(ت ١١٧هـ)، وعيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩هـ)، وأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)، وأبي الخطّاب الأخفش الأكبر (ت ١٥٧هـ) والخليل بن أحمد الفراهيدي(ت ١٧٤ هـ) ، ويونس بن حبيب (١٨٣هـ) ، وأبي زيد الأنصاري(٢١٥ هـ)، والأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) ، والجرمي (ت ٢٢٥ هـ) ، والمازني(ت ٢٤٩ هـ) ، والريّاشي(٢٥٧هـ) ، وأبي العباس المبرِّد (٢٨٥ هـ) من البصريين.

والكسائي(١٧٩ هـ)،وخلف الأحمر(١٩٤ ه)،والفرّاء(٢٠٧ هـ)، وثعلب (٢٩١هـ)، وغيرهم من الكوفييّن، ونتج عن حركة الجمع والترتيب والتدوين والتصنيف اهتمام هؤلاء العلماء بالتأليف في شتّى العلوم اللغوية، وقد اتّسمت مؤلفاتهم بالضخامة والموسوعية ، والغنى بالظواهر اللغوية ، والشواهد التي تستدعي من الباحث اللغوي الوقوف مليّاً أمامها وتدقيق النظر فيها .

لقد أثارت ظاهرة الاستشهاد اهتمام العلماء قديماً وحديثاً، وبلغت عنايتهم به أن ألفوا كتبا مستقلة، وقد قام أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) بأول محاولة للتأليف في هذا الباب إذ ألّف كتاباً يشرح فيه شواهد سيبويه ، وسار على نهجه السيرافي حيث ألّف كتاباً يشرح فيه كتاب سيبويه ، ويُسجّل له إدراج كل شاهد في الباب النحوي الذي ورد فيه ، كما ألّف الأعلم الشّنتمري كتاباً يشرح فيه أبيات سيبويه أيضا وسمّاه" تحصيل عين الذّهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب " وغيرها من المؤلفات القديمة التي خصّت الشواهد اللغوية بالدراسة، ويلاحظ على هذه الدراسات أنها تدور كلها حول شواهد الكتاب وقد خصّت الأبيات الشعرية بالدراسة دون غيرها من الشواهد التي لا ينبغي إغفالها، أما في العصر الحديث فقد اعتنى اللغويون بالاستشهاد عناية فائقة، فعلى سبيل المثال :

كتب الشيخ محمد الخضر حسين عن الاستشهاد بالحديث في اللغة سنة ١٩٣٦ م ، وكتب محمد عيد عن الرواية والاستشهاد باللغة سنة ١٩٧٢ م ، وألّفت خديجة الحديثي كتاب "الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه" ، وألّف عبد الجبار علوان النّايلة كتاب " الشواهد والاستشهاد في النحو" سنة ١٩٧٦ م، وكتب أحمد ماهر البقري كتاب "النحو العربي شواهده ومقدماته" ويدور موضوعه حول شواهد الخزانة للبغدادي سنة ١٩٨٧م .

ومن هذا المنطلق جاء اختياري للبحث وجعلت ميدانه كتاب المقتضب لوفرة الشواهد القرآنية فيه. وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه على مقدمة ومباحث ثلاثة وخاتمة.

المبحث الأول: المبرد وكتابه المقتضب:

أولاً : المبرد .... سيرة حياة :

١. اسمه ونسبه[١] :

هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبدالأكبر الأزدي البصري المعروف بالمبرد. يعرف بالمبرِّد – بكسر الراء – ؛ قال السيوطي:"ولما صنّف المازني كتاب الألف واللام سأل المبرد عن دقيقه وعويصه فأجابه بأحسن جواب فقال له: قم فأنت المبرِّد بكسر الراء أي: المثبِت للحق، فغيره الكوفيون وفتحوا الراء"[٢]. ورويت روايات أخرى حول سبب تلقيبه بهذا اللقب[٣].

٢. ولادته ووفاته :

ولد المبرد بالبصرة يوم الاثنين غداة عيد الأضحى سنة عشر و مئتين ، وكانت وفاته سنة خمس وثمانين ومئتين في بغداد، ودفن بمقابر الكوفة[٤].

ذكره الشيخ الفقيه محمد بن راشد بن عزيز الخصيبي بقوله : " ممن قال الشعر من أهل عمان في القرن الثالث من الهجرة أبو العباس محمد بن يزيد الأسلمي الأزدي المعروف بالمبرد ، كان مسكنه في مقاعس بين صحم والخابورة من خط الباطنة هكذا ذكره الشيخ المؤرخ سرحان بن سعيد السرجني في كتاب كشف الغمة .... وقد اطنب ابن خلكان القول في ترجمته ولم يذكر عنه أن أصله من عمان

---

١ تنظر ترجمته في : أخبار النحويين البصريين للسيرافي /٩٦ ، وإنباه الرواة على أنباء النحاة للقفطي ٢٤١/٣ ، و وإشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين لعبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني / ٣٤٢ ، ووبغية الوعاة للسيوطي ٢٦٩/١.

٢ بغية الوعاة ٢٦٩/١.

٣ انظر: إنباه الرواة ٢٤٦/٣.

٤ انظر: معجم الأدباء ١٣٧/٧ ، وبغية الوعاة ٢٧١/١.

ولا ذكر شيئاً من أشعاره فربما كان أصله عمانياً كما ذكر الشيخ سرحان ثم هاجر منها إلى البصرة وأقام فيها مدة حياته إلى أن وافته المنيّة "[1]

٣. علمه و مكانته :

اشتهر المبرد رحمه الله تعالى بعلمه في اللغة، واحتل مكانة بارزة بين معاصريه ، وشهد له من تأخر بعلمه ، نقل السيوطي عن نفطويه قوله:"ما رأيتُ أحفظ لأخبار بغير أسانيد منه"[2] ، وقال عنه ابن جني : " يُعدّ جبلاً في العلم ، وإليه أفضت مقالات أصحابنا ، وهو الذي نقلها وقرّرها ، وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها "[3].

أما الأزهري فقد قال عنه في مقدمة معجم تهذيب اللغة :" كان أعلم الناس بمذاهب البصريين في النحو و مقاييسه[4] ، ووصفه الخطيب البغدادي بأنه " شيخ أهل النحو، و حافظ علم العربية ... و كان عالماً فاضلاً موثوقاً به في الرواية، حسن المحاضرة، مليح الأخبار، كثير النوادر "[5].

٤. أساتذته :

أكبّ محمد بن يزيد المبرد منذ صغره على التزود من اللغة على أيدي أعلام عصره من البصريين ، وكان شغوفاً بالنحو و الصرف حيث " قرأ كتاب سيبويه على الجرمي (ت٢٢٥هـ) ثم توفي الجرمي فابتدأ قراءته على المازني (ت٢٤٩هـ) "[6].
وقد أخذ العلم بالإضافة إليهما على يد نخبة من علماء عصره منهم:

---

١ شقائق النعمان على سموط الجمان في أسماء شعراء عمان ٢٠/١.
٢ بغية الوعاة ٢٧٠/١.
٣ سر صناعة الإعراب ١٤٠/١.
٤ تهذيب اللغة ٣٤/١.
٥ تاريخ بغداد ٣٨٠/٣.
٦ إنباه الرواة ٢٤٢/٣.

- الجاحظ (ت ٢٢٥ ه): ظهرت تلمذته على يد الجاحظ فيما رواه عنه في كتابه الكامل حيث إنه كنّاه بالليثي تارة و باسمه الحقيقي تارة أخرى، من أمثلة ذلك، قال: " قال أبو العباس: قال الليثي (هو الجاحظ)"[1] ، وقال في أخرى : " قال أبو العباس: حدثني عمرو بن بحر الجاحظ "[2].

- الزيادي (ت ٢٤٩ هـ): هو أبو إسحاق ابراهيم بن سفيان، و روى عنه المبرد في كتابه الكامل حيث قال : " وحدثني الزّيادي إبراهيم بن سفيان بن سليمان بين أبي بكر بن عبدالرحمن بن زياد "[3].

- السجستاني (ت ٢٥٠ه): هو أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجشمي السجستاني ثم البصري، روى عنه المبرد في مواضع عديدة من كتابه المقتضب.

- الرياشي (ت ٢٥٧هـ): أبو الفضل العباس بن الفرج : روى عنه المبرد إذ قال : " وقرأت على أبي الفضل العباس بن الفرج الرياشي " [4].

٥. تلامذته :

تلقى العلم على يد المبرد جماعة من العلماء المشهورين، و منهم:

- الأخفش الصغير(ت ٣١٥ هـ) : " هو علي بن سليمان بن الفضل الأخفش ... مات في شعبان سنة خمس عشرة و ثلاثمائة... قال: أنشدنا أبو العباس المبرد :

... لا تَكْرَهَنْ لَقَباً شُهِرْتَ بِهِ   فَلَرُبَّ مَحْظُوظٍ مِنَ اللَّقَبِ
قَدْ كَانَ لُقِّبَ مَرَّةً رَجُلٌ   بِالوَائِلِيِّ فَعُدَّ فِي العَرَبِ "[5]

---

١ الكامل في اللغة والأدب ١/٢٩٤.
٢ السابق ٢/٦٦.
٣ السابق ١/٢٠١.
٤ السابق ١/٨٥.
٥ السابق ١٣/٢٤٦.

- أبو بكر المعروف بمبرمان النحوي (ت ٣٢٦ هـ) : " هو محمد بن علي بن اسماعيل العسكري، أخذ النحو عن المبرد و عن أبي إسحاق ابراهيم الزجاج وأكثر عنه... و كان إماماً في النحو قيّماً به "[١].

- ابن درستويه (ت ٣٤٧ ه) : " أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي الفسوي النحوي، كان عالماً فاضلاً أخذ فن الأدب عن ابن قتيبة وعن المبرد و غيرهما ببغداد... و تصانيفه في غاية الجودة و الإتقان "[٢].

- ابن السرّاج (ت ٣١٦ ه) : " محمد بن السرّي بن سهل، أبوبكر السراج البغدادي النحوي. قال المرزباني: كان أحدث أصحاب أبي العباس المبرد مع ذكاء و فطنة ، قرأ عليه كتاب سيبويه... و يقال:مازال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله ، و كان أحد العلماء المذكورين و أئمة النحو المشهورين؛ و إليه انتهت الرياسة في النحو بعد المبرد "[٣].

- ابن الزّجّاج (ت ٣١١ ه) : " إبراهيم بن السّريّ بن سهل ، أبو إسحاق النحوي قال الخطيب: كان من أهل الدين و الفضل، حسن الاعتقاد، جميل المذهب، وله مصنّفات حسان في الأدب ، مات في جمادى الآخرة سنة إحدى عشرة وثلاثمائة "[٤].

٦. مؤلفاته :

خلّف المبرد ثروة علمية كبيرة ومتنوعة، وهي مشهورة معروفة حتى قال عبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني (ت ٧٤٣هـ): "وللمبرد تصانيف كثيرة، شهرتها

---

١ معجم الأدباء ٢٥٤/١٨.
٢ وفيات الأعيان ٤٤/٣.
٣ معجم الأدباء ١٩٧/١٨-١٩٨.
٤ معجم الأدباء ١٣٠/١.

تغني عن ذكرها"[1] ، و ذكر السيوطي منها: معاني القرآن ، الكامل ، المقتضب ، الروضة، ما اتفق لفظه واختلف معناه ، ضرورة الشعر ، المقصور والممدود ، الاشتقاق ، القوافي ، إعراب القرآن ، نسب عدنان وقحطان ، الرد على سيبويه ، شرح شواهد الكتاب ، العروض ، طبقات النحاة[2].

ثانياً : المبرد النحوي وكتابه المقتضب :

١.المبرِّد النحويّ :

يعد المبرد – بحق – آخر أئمة المدرسة البصرية المهمِّين و لقد تأثر بسيبويه تأثراً واضحاً حتى إنه عدَّ نفسه الأمين على النحو البصري بعده ، و وقف بثبات أمام تحديات الكوفة وعصبيتهم وعمل جهده ألا يغيّر من مصطلحات سيبويه إلا فيما لم يستطع سيبويه أن يقيمه على صوى واضحة[3].

وصل تأثّر المبرد بسيبويه درجة أن كتابه "المقتضب" قارب أن يكون نسخة من كتاب سيبويه في كثير من المسائل و لا يخرج عن مصطلحات الكتاب إلا قليلاً[4].

فالمصطلحات التي وردت عند سيبويه نجد المبرد " استعملها كما كان سيبويه من قبل يفعل و الشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى ، بل لقد تابعه في بعض المصطلحات التي لم تأخذ شكلها النهائي. فسيبويه يسمِّي الحرف المتحرِّك حرفاً حيّاً فيحافظ المبرد على هذا المصطلح بالرغم من عدم صلاحيته للبقاء، فتراه يقول عن الواو في مثل.

(جدول، و قسورة)، إنها ظاهرة حيَّة أي متحركة و يقول في موضع آخر: " و المتحرك حرف حي" و سيبويه كان يطلق على الحال مصطلحات "الخبر، و الصفة،

---

١ إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين /٣٤٢-٣٤٣.

٢ انظر: بغية الوعاة ١/٢٧٠.

٣ ينظر المصطلح النحوي: نشأته و تطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري / ١٥٩ .

٤ السابق /١٥٦.

و المفعول فيه" فأخذ منها المبرد مصطلح المفعول فيه و أطلقه على الحال كما عبّر عن الهمزة بالألف تماما مثلما فعل سيبويه "[1].

ومجمل القول إن المبرد وقف حارساً أميناً على مصطلحاته سيبويه ليحفظ للمصطلح النحوي وجهه البصري الذي تضافرت جهود أئمة النحو على صناعته وتقدمت به البصرة خطوات كبيرة لا يزاحمها شرف هذه المسؤولية.

إن حرص المبرد الشديد على المحافظة على مصطلحات سيبويه لا يعني أنه مقلّد لسيبويه في كل شيء بل إنه قد أسهم في تطور الدرس النحوي بآراء نحوية وصرفية أفادت النحاة بعده.

فمن آرائه النحوية حديثه عن البدل حيث قسّمه إلى أربعة أضرب شرحها:

الضرب الأول عرّفه بقوله : " أن يبدل أحد الاسمين من الآخر إذا رجعا إلى واحد ، ولا تبالي أمعرفتين كانا أم معرفة و نكرة،و تقول: مررت بأخيك زيدٍ ؛ لأن "زيداً" هو الأخ، وكذلك: مررت برجل عبدالله، فهذا واحد "[2] ، ومثل قوله تعالى : ﴿ اهدنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ﴾[3].

الضرب الثاني هو : " أن يبدل بعض الشيء منه "[4] ومثّل له بقول الله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾[5] و شرح البدل في الآية فقال :" مَن في موضع خفض ؛ لأنها بدل من الناس "[6].

١ المصطلح النحوي /١٥٩.
٢ الكامل في اللغة والأدب ١٧/٣.
٣ سورة الفاتحة ، الآيات : ٦-٧.
٤ الكامل ١٧/٣.
٥ سورة آل عمران ، الآية : ٩٧.
٦ الكامل ١٧/٣.

البضرب الثالث ورد في الآية التالية: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾[١] ؛ " لأن المسألة إنما كانت عن القتال: هل يكون في الشهر الحرام؟"[٢].

الضرب الرابع عرّفه بما يلي :" لا يكون مثله في القرآن و لا في الشعر، و هو أن يغلط المتكلّم فيستدرك غلطه، أو ينسى فيذكر فيرجع إلى حقيقة ما يقصد له "[٣]، ومثّل له بالآتي : " مررت بالمسجد دارِ زيدٍ ، أراد أن يقول: مررت بدارِ زيدٍ ، فإما نسي وإما غلط ، فاستدرك فوضع الذي قصد له في موضع الذي غلط فيه "[٤].

كما أورد المبرد "عليك" فذكر " أنها بمعنى "خذ"، تقول: عليك زيداً أي خذ زيداً "[٥] أما سيبويه فيقول:" إذا قال: عليك زيداً فكأنه قال:ائت زيداً "[٦].

و من آرائه في "لولا" عند اتصالها بالضمير قال : " نفسّر أشياء من العربية تحتاج إلى الشرح، من ذلك قوله: ولولاك، فإن سيبويه يزعم أن لولا "تخفض المضمر، و يرتفع بعدها الظاهر بالابتداء فيقال: إذا قلت لولاك، فما الدليل على أن الكاف مخفوضة دون أن تكون منصوبة، و ضمير النصب كضمير الخفض؟، فتقول: إنك تقول لنفسك لولاي، و لو كانت منصوبة لكانت النون قبل الياء كقولك: رماني و أعطاني... وزعم الأخفش سعيد أن الضمير مرفوع... " قال أبو العباس: و الذي

---

١ سورة البقرة ، الآية : ٢١٧.

٢ الكامل ٣/١٨.

٣ السابق ٣/١٩.

٤ السابق نفسه.

٥ المقتضب ٣/٢٠٥.

٦ الكتاب ١/٥٠.

أقوله إن هذا خطأ لا يصلح إلا أن تقول لولا أنت "[1] كما قال الله عزّ وجلّ : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَن نُّؤْمِنَ بِهَذَا الْقُرْآنِ وَلا بِالَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ الْقَوْلَ يَقُولُ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[2].

لقد استنبط المبرد تلك الآراء بالأخذ بالسماع و التعليل و القياس.

أ- السماع: اعتنى المبرد بالسماع عناية شديدة و مضى في إثر أستاذه المازني لا يرتضي بعض القراءات الشاذة ما دامت لا تطّرد مع قواعده النحوية. وتشدد مثل سالفيه في قبول الرواية عن العرب، وكان يطعن في رواية بعض الأشعار المأثورة مادامت لا تستقيم مع مقاييسه، حتى لو وردت عند سيبويه.

من بين الشواهد على ذلك أن سيبويه استشهد على تسكين المضارع في الضرورة الشعرية بقول امرئ القيس :

فاليومَ أَشْرِبْ غَيْرَ مُسْتَحْقَبٍ إثــمــاً مِنَ اللهِ ولا واغِــلِ[3]

إلا أن المبرد اعترض على ذلك معللاً اعتراضه بعدم صحة رواية البيت إنما روايته الصحيحة " فاليوم فاشرب "[4] ، وقد عنّف ابن جني المبرد قائلاً : " واعتراض أبي العباس إنما هو ردّ للرواية ، وتحكّم على السماع بالشهوة ، مجرّدة من النَّصَفَة ، ونَفْسَه ظلم لا من جعله خصمه "[5].

وكان المبرد ينقل شواهده عن الأعراب من طريقين :

---

١ الكامل ٢/٢٤٩-٢٥٠.

٢ سورة سبأ ، الآية: ٣١.

٣ الكتاب ٢/٢٩٧.

٤ انظر: المدارس النحوية /١٣١.

٥ الخصائص ١/٧٥.

الأول : عن طريق شيوخه الذين نقل عنهم اللغة: كالجرمي، والمازني، والسجستاني فأحيانا كان يصرّح باسم الشيخ الذي ينقل عنه[1] ، وأحياناً لم يكن يصرّح بذلك[2].

أما الطريق الثاني فكان ، طريق مشافهة الأعراب مباشرة أو السماع على من شافههم فقد ساعده الجوّ الثقافي البصري على لقاء الأعراب وسماع القصائد والأبيات منهم ، واستنباط القواعد منها وبناء الأصول النحوية وتثبيتها، فكان يقول : " ومما يؤكد ذلك السماع : قول الأصمعي – فيما حدّث به علماؤنا – إن أعرابياً سمع كلام خلف الأحمر فقال:يا أحمر ؛ إن عندك لأشاوَى فقلب الياء واوا ، وأخرجه مخرج صحراء وصحارى ، فكلٌ مقلوب فله لفظه "[3].

ب– التعليل: كان المبرد يعلل كل رأي يورده في كتابه ، وكان يتسع في ذلك سعة جعلته يعمّمه فيما لا حاجة للنطق به، من ذلك تعليله لمجيء الإعراب في آخر الكلم دون أوائلها وأواسطها ، يقول : " لم يُجعل الإعراب أولاً؛ لأن الأول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء لأنه لا يُبتدأ إلا بمتحرك ولا يوقف إلا على ساكن فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة الإعراب ، لأن الحركتين لا تجتمعان في حرف واحد. و لما فات وقوعه أولاً لم يمكن أن يُجعل وسطاً ، لأن أوساط الأسماء مختلفة لأنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسباعية، فأوساطها مختلفة ، فلما فات ذلك جُعل آخراً بعد كمال الاسم ببنائه و حركاته "[4].

ج – القياس: احتكم المبرد إلى القياس بعد الأخذ بالسماع عند العرب ، وكان يرفض ما قلّ على أكثر ألسنتهم، فقد كان يردّ ما يخالف الكثرة الكثيرة الدائرة في أفواههم ، ولكن حين لا توجد هذه الكثرة كان يفسح للقياس ، وكذلك كان يفسح له حين يشيع استعمال بين العرب. وليس معنى ذلك أنه كان يقيس على الشاذ و النادر ،

١ انظر: المقتضب ٣/٣٦ حيث صرّح بذكر المازني.....

٢ السابق ٢/٢٩٨ قال:" وكان عند بعض النحويين جائزاً "

٣ المقتضب ١/٣١.

٤ الإيضاح في علل النحو للزجاجي /٧٦.

إنما كان يقيس على ما سمع كثيراً قائلاً : " إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك "[1]. فمن ذلك أن العرب كثر على لسانهم استعمال صيغة (فعّال) مستغنين بها عن ياء

النسب كخبَّاز وبزّاز وقزّاز وسقَّاء وبنَّاء وزجَّاج وبقَّال وخيَّاط ونجَّار ولبَّان، وكذلك استعمال صيغة (فاعل) كحائك وشاعر أي ذي شعر وفارس أي ذي فرس وطاعم أي ذي طعام. لكن سيبويه كان يرى أن الصيغتين في النسب موقوفتان على السماع ، و لا يقاس عليهما شيء و إن كان قد كثر في كلامهم[2] ، فلا يقال لصاحب البُرّ البرّار ولا لصاحب الشعير شعَّار ولا لصاحب الدقيق دقَّاق ولا لصاحب الفاكهة فكَّاه. بينما قاس المبرد الصيغتين جميعاً محتجّاً بأن ذلك في كلام العرب أكثر من أن يحصى و يستقصى[3].

٢. كتاب " المقتضب " :

أنفس مؤلفات الإمام محمد بن يزيد المبرد وأنضجها ثمرة، وأقدم ما وصلنا من كتب النحو بعد كتاب سيبويه، تناول فيه مؤلفه مسائل النحو، وهو من أوائل الكتب التي عالجت مسائل النحو والصرف بالأسلوب الواضح والعبارة المبسوطة ، ألفه المبرد في زمن شيخوخته بعد أن اكتمل نضجه العقلي و عَمُقَ تفكيره واستوت ثقافته، لذلك كان أنفس مؤلفاته وأنضج ثمراته[4].

وقد نال المقتضب عناية بالغة من قبل العلماء، فالكثير منهم كان ينقل منه آراء المبرد المختلفة[5] ، ومنهم من شرحه وأوضح مسائله وبيَّن مشكلاته[6].

---

١ انظر: الأشباه والنظائر ٤٩/٣.

٢ انظر: الكتاب ٣٨٣/٣

٣ انظر: همع الهوامع ١٩٨/٢.

٤ انظر: مقدمة الأستاذ محمد عبدالخالق عضيمة في تحقيقه لكتاب المقتضب ٦٦/١.

٥ انظر: مقدمة الأستاذ محمد عبدالخالق عضيمة في تحقيقه لكتاب المقتضب ٧٧/١-٨٢.

٦ السابق ٨٣/١-٨٦ ، وقد ذكر المحقق شروحاً لم تصل إلينا كشرح أبي الحسن علي بن عيسى الرماني ، وابن درستويه ، وأبي الحسن علي بن أحمد بن الباذش. أما شرح سعيد بن سعيد=

اشتمل المقتضب على آراء وأقوال من تقدّمه من العلماء كالخليل ، وسيبويه ، والأخفش الأكبر ، والمازني وغيرهم. وقد رتّب المبرد كتابه المقتضب على طريقة سيبويه في الكتاب ،لم يضع له مقدمة كالكتاب تماماً ، وهو يبدأ

بقوله: "هذا تفسير وجوه العربية وإعراب الأسماء والأفعال"[١].

وقد أسرف المبرد في عناوين أبوابه فقد بلغت ثمانية وعشرين وثلاثمائة مع وجود تداخل في كثير من أبوابه إلا أن المبرد كان يؤثر أن تكون تراجم أبواب المقتضب واضحة في إيجاز فلم يصطنع له العناوين المطوّلة أو الخفيّة[٢].

حوى كتاب المقتضب العديد من الآراء النحوية المهمة والمعبّرة عن التوجه البصري للمبرد مما دفع بأحد اللغويين المعاصرين إلى القول : "إن كتاب المقتضب فيه الكثير من الآراء اللغوية و النحوية النافعة ، وهو المصدر الأساسي الذي نستطيع على ضوئه معرفة التفكير النحوي عند المبرد ، ويساعد في فهم كتاب سيبويه والدليل على ذلك قراءة نصوص سيبويه التي حرص الشيخ عضيمة على إثباتها في هامش تحقيقه للمقتضب "[٣].

ومن بين القضايا النحوية المهمة التي وردت في المقتضب أن مصطلح الجملة استعمل لأول مرة في كتاب المقتضب للمبرد حين قال في باب الفاعل : " وإنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل ، جملة يحسن عليها السكوت ، وتجب بها الفائدة للمخاطب. فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر ، إذا قلت : قام زيد فهو بمنزلة قولك : القائم زيد "[٤].

=الفارقي الموسوم بـ (تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب) فمخطوط بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية.

١ المقتضب ٣/١.

٢ انظر: مقدمة الأستاذ محمد عبدالخالق عضيمة في تحقيقه لكتاب المقتضب ٦٨/١.

٣ مصادر التراث النحوي، محمود سليمان ياقوت /١٤٩.

٤ المقتضب ٨/١.

ومما تجدر الإشارة إليه أن كتاب المقتضب يجمع بين دفتيه شواهد متنوعة من القرآن الكريم وبعض الأحاديث النبوية الشريفة وكلام العرب وكثيراً من الأمثلة التي صاغها بنفسه ، فقد جمع عمله في هذا الكتاب بين الاستشهاد على صحة القاعدة وجواز التركيب من جانب ، وتوضيح القاعدة والتطبيق عليها من جانب آخر، وقد استشهد باثنتي عشرة وستمائة آية ، وأربعة أحاديث ،وسبعمائة وواحد وخمسين بيتاً شعرياً ، وبعض كلام العرب منه حوالي اثنين وأربعين مثلاً.

المبحث الثاني : الشاهد النحوي :

الشاهد النحوي للنحاة ذخيرة وحجة وبرهان ، بل هو النحو بعينه[1] ، لذى نال الشاهد مكانة رفيعة عند النحاة، وظل المعيار الذي اعتمد عليه النحاة في تقعيد القواعد ودليل الحكم وسند القاعدة التي يعتمدونها. ولأن الشاهد لسان النحوي في إثبات صحة القاعدة وتقريرها أو تجويز ما جاء مخالفاً للقياس أو الرد على المخالف وتفنيد رأيه وإظهار ضعف مذهبه النحوي أو عدم جوازه اشترطوا فيه أن تكون دلالته واضحة ، وليس له رواية تخالف تلك الدلالة ، و إلا كان غير مقبول لأنه شهادة ، والشهادة إذا دخلها الاحتمال سقط بها الاستدلال[2]. من هنا كان الاعتداد بالشاهد عند كل النحويين ، متقدميهم ومتأخريهم ، فرفدوا النحو بشواهد غزيرة استخرجوها من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف ومن كلام العرب ودواوين الأدب حتى " باتت قيمة العالم تتجلى في معرفته بالشواهد واستخراجه لها من الكلام الفصيح واستحضاره إيّاها عند الحاجة "[3].

أولاً : تعريف الشاهد لغة واصطلاحاً :

١.لغة : ورد في الصحاح " الشهادة خبر قاطع ، تقول منه : شهد الرجل على كذا ... والمشاهدة المعاينة ، وشهده شهوداً أي حضره فهو شاهد ، وقوم شهود أي حضور ... وأشهدني إملاكه أي أحضرني ..."[4].

---

١ انظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة /٢١١.
٢ تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف /٣٤.
٣ الشواهد والاستشهاد في النحو /٢٣.
٤ الصحاح (شهد).

وفي لسان العرب " الشاهد : العَالم الذي يبيّن ما علمه ... والشّهادة خبر قاطع ... و الشّاهد؛ اللسان من قولهم لفلان شاهدٌ حسنٌ أي عبارة جميلة "[١].

أما الفيروز أبادي ، فقد أضاف معنى آخر لهذه المعاني حيث قال : " واستشهده ، سأله أن يشهد ... والشاهد الأمين في شهادة "[٢].

ويضيف أبو بكر الرازي " وقولهم : أشهد بكذا أي أحلف "[٣].

فمن خلال هذه المفاهيم يتبين لنا أن المقصود بالاستشهاد هو الإخبار بما يفيد القطع. وقد ورد مفهوم الاستشهاد في كتاب الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري إذ يقول : " الشاهد نقيض الغائب في المعنى، ولهذا سُميَ ما يُدرك بالحواس ويُعلم ضرورة شاهداً ، وسُميَ ما يعلمُ بشيء غيره ، و هو الدلالة غائباً كالحياة ، والقدرة ، و سُمِيَ القديم شاهداً لكل نجوى لأنه يعلم جميع الموجودات بذاته فالشهادة علم يتناول الموجود "[٤].

٢.أما المعنى الاصطلاحي للشّاهد فهو " الدليل الذي يُعتمد عليه في الأخذ بقاعدة ما ، و رفض أخرى ، أو هو ما يذكرُ لإثبات قاعدة كليّة ؛ من كتابٍ أو سنّة ، أو كلام عربي فصيح "[٥].

وقد أجمع الدارسون على أن الشاهد هو الدليل الذي يؤخذ من الكلام العربي الفصيح قصد إثبات صحّة قاعدة نحوية أو نفيها من المادة المحتجّ بها ، ويرى الدكتور محمد عيد أن الاستشهاد هو " الإخبار بما هو قاطع في الدلالة على القاعدة من شعر ونثر ، فالشاهد في المصطلح النحوي ما يسوقه النحاة من أدلة لغوية يستنبطونها من لغة العرب الفصحاء شعراً كانت أو نثراً لتكون شاهداً على قواعدهم

---

١ لسان العرب (شهد).

٢ القاموس المحيط (شهد).

٣ مختار الصحاح /٣٤٩.

٤ الفروق في اللغة /٨٨.

٥ شرح التصريح على التوضيح ١٦/١.

النحوية "[1]. فالاستشهاد هو توظيف اللغوي لمجموعة من الأقوال التي بلغت مستوى عالٍ من الفصاحة.

ثانياً : شروط الاحتجاج بالشواهد :

للاحتجاج في اللغة العربية غرضان اثنان :

- لفظي : ويورد لإثبات صحّة استعمال لفظة أو تركيب أو ما يتبع ذلك من قواعد في علم اللغة والنحو والصرف.

- معنوي : لإثبات معنى كلمة ما ، وما يتبع ذلك من قواعد بلاغية في علم المعاني والبيان والبديع.

لقد وضع علماء اللغة أطراً متعددة لقبول الشاهد من عدمه نستطيع أن نجملها في :

١.الإطار الزماني: حيث لم يقبل علماء اللغة من الشواهد الشعرية والنثرية إلا ما كان واقعاً بين العصر الجاهلي إلى منتصف القرن الثاني الهجري ، وعلى ضوء ذلك قسّموا الشعراء إلى أربع طبقات تخضع للترتيب الزماني على النحو التالي:

الطبقة الأولى : طبقة الشعراء الجاهليين كامرئ القيس والأعشى وغيرهم ممن ماتوا قبل ظهور الإسلام.

الطبقة الثانية : طبقة المخضرمين ، و هم أدركوا الجاهلية والإسلام كحسّان ولبيد.

الطبقة الثالثة : طبقة الإسلاميين ، و هم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق.

---

١ الاستشهاد والاحتجاج باللغة /٨٦-٨٧.

الطبقة الرابعة : طبقة المولّدين أو المحدثين ، و هم الذين جاءوا بعد الطبقة الثالثة كبشار بن برد و أبي نواس.

فأجمعوا على صحّة الاستشهاد بطبقة الجاهليين والمخضرمين ، واختلفوا في طبقة الإسلاميين ، فالأغلب على صحّة الاستشهاد بشعرهم حتى منتصف المائة الثانية للهجرة ، وجعلوا إبراهيم بن هرمة المتوفى سنة ١٥٠ من الهجرة آخر الشعراء الإسلاميين المحتجّ بشعرهم.

أما الطبقة الرابعة فلا يحتجّ بكلامهم للغرض اللفظي مطلقاً ، وجعلوا بشار بن برد رأس المحدثين غير المحتج بكلامهم ، وعلّلوا استشهاد سيبويه ببعض شعر بشار في (الكتاب) بـــ"التقرّب إليه واتقاء شر لسانه ، لأنه كان قد هجاه لتركه الاحتجاج بشعره"[١].

٢.الإطار المكاني : وأعني به الحدود المكانيّة أو القبائل التي أخذوا عنها ، فقد اختلفت درجاتها في الاحتجاج حسب قربها أو بعدها عن الاختلاط بالأمم المجاورة، فاعتمدوا كلام القبائل الواقعة في قلب الجزيرة ، وردّوا كلام القبائل التي على السواحل ، أو في الحواضر ، أو في جوار غير العرب من الأمم الأخرى ، وقد صنّف أبو نصر الفارابي في (الاحتجاج) فذكر أن أجود العرب انتقاء للأفصح هم قريش، ويليهم قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ من غيرهم من سائر القبائل ، وذلك لأسباب المخالطة مع الأمم الأخرى مما يترتب عليه اختلاط لغتهم بغير لغة العرب[٢].

وعلى هذا الأساس استثنوا القبائل القاطنة بجوار اليونان كتغلب والنمر ، والقبائل المجاورة لأهل مصر كلخم وجذام، والقبائل المجاورة لأهل الشام كقضاعة وغسان وإياد ، والقبائل المجاورة للنبط والفرس والهند والحبشة كبكر وعبدالقيس

---

١ المزهر في اللغة ١/١٦٧ ، وانظر: الموجز في قواعد اللغة العربية وشـــواهدها للأســـتاذ ســـعيد الأفغاني /٥-٩.

٢ انظر: المزهر في اللغة١/٢٢٧-٢٢٩.

وأزد عمان وأهل اليمن ، والقبائل المخالطة لتجار الأمم المقيمين عندهم كبني حنيفة وسكّان اليمامة وثقيف وسكّان الطائف وحاضرة الحجاز[1].

٣. الإطار الحضري :

كان المجتمع العربي مكوناً من طبقة من البدو و هم أهل الفصاحة والبيان ، وطبقة الحضر والقرويين وهؤلاء يتميّزون بهبوط مستوى الفصاحة لديهم ، فقصد العلماء البوادي لأخذ اللغة من أهلها ، فكانت البداوة معياراً للاحتجاج ، يقول الفارابي: " وبالجملة لم يؤخذ عن حضري قط "[2].

ومما يشار إليه أن هذا الإطار كان السبب وراء عدم الاستشهاد بأولئك الشعراء الذين أقاموا في الحواضر كالكميت والطرّماح وعديّ بن زيد وعبيد الله بن قيس الرقيات رغم دخولهم ضمن الإطار الزمني الذي حدّدوه بمنتصف القرن الثاني الهجري.

ثالثاً : أنواع الشواهد من حيث أجناسها الأدبية :

يمكن حصر مصادر الاستشهاد في ثلاثة أنواع ثابتة عن الفصحاء الموثوق بعربيّتهم ، فقد قرر العلماء بعد جمعهم وتصنيفهم للمادة اللغوية أن روافدها تنحصر في ثلاثة أصول أو مصادر هي : القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، وكلام العرب وينقسم إلى قسمين اثنين هما: الشعر والنثر.

أ.القرآن الكريم : " هو الوحي المنزّل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز "[3]. والقرآن الكريم يمثّل أوثق نص لغوي في العربية ، فقد نال الحظوة العالية من العناية والضبط والدقة في الأداء زمن الرسولﷺ وعند أصحابه من بعده ، كما يمثّل اللغة المثالية الرفيعة ، ومن هنا كان الأخذ بالشاهد القرآني بلا أدنى خلاف بين النحويين فكلام الله عزّ وجلّ هو المنبع الذي استلهم منه اللغويون والنحاة والشعراء مادّتهم فهو

---

١ انظر: عصور الاحتجاج ١/١٧٢-١٧٣.

٢ انظر: الاقتراح في علم أصول النحو /٥٦.

٣ البرهان في علوم القرآن ١/٣١٨.

مصدر المصادر اللغوية المعتمدة في الاستشهاد، وكذلك بقراءاته أصحّ أصول اللغة والنحو ، قال البغدادي : " فكلامه عزّ اسمه أفصح كلام وأبلغه ، يجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه كما بيّنه ابن جني في أول كتاب المحتسب وأجاد القول فيه "[1] إلا أن ذلك لم يمنع من وقوع الاختلاف في الاستشهاد بآيات القرآن الكريم في اللغة والنحو ، وأرى أن ذلك الاختلاف يرتكز على القراءات القرآنية التي اختلفت حولها وجهات نظر العلماء ، فذهب بعضهم إلى قبول القراءة وأخضع القاعدة للنص القرآني ، في حين ذهب فريق آخر إلى قبول القراءة في ذلك الحرف مع مخالفتها للقياس ولكن لا يقاس عليها ، وذهب فريق ثالث إلى تخطئة القرّاء الثقات واتهامهم باللحن ما لم تستقر القراءات مع قاعدتهم وقياسهم، ورحم الله العلامة سعيد الأفغاني حين قال : " قراءات القرآن جميعها حجة في العربية ، متواترها وآحادها وشاذّها، وأكبر عيب يوجّه إلى النحاة عدم استيعابهم إياها "[2].

ب. الحديث النبوي الشريف : يعرّف على أنه ما أثر عن الرسول ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة ، إلا أن ما يعنينا هنا هو القول المأثور عنه ﷺ. وقد بيّن الشيخ محمد الخضر حسين المقصود بهذا المصدر من مصادر الاحتجاج بقوله : " وتشتمل كتب الحديث على أقوال النبي ﷺ ، وعلى أقوال الصحابة تحكي فعلاً من أفعاله ، أو حالاً من أحواله أو تحكي ما سوى ذلك من شؤون عامة أو خاصة تتصل بالدين ، بل يوجد في كثير من كتب الحديث أقوال صادرة عن بعض التابعين ، وكذلك نرى المؤلفين في غريب الحديث يوردون ألفاظاً من أقوال رسول الله ﷺ ، أو أقوال الصحابة أو أقوال بعض التابعين كعمر بن عبدالعزيز ، وهذه الأقوال المنسوبة إلى الصحابة أو التابعين متى جاءت من طريق المحدّثين تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله ﷺ ، من جهة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغوي ، أو صنع قاعدة

---

١ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ١/٤.

٢ في أصول النحو /٤٥.

نحوية "[1]. وقد احتجّ النحاة الأوائل بالحديث النبوي الشريف وإن كان هذا الاحتجاج قليلاً _ ومثال ذلك الإمام المبرد لم يحتج في المقتضب سوى بأربعة أحاديث فقط _ وتابعهم في ذلك النحاة الذين جاءوا بعدهم على اختلاف أمصارهم ، وإن كان متأخروهم قد زادوا من عدد الأحاديث المحتج بها ، إلا أنهم لم يتوسعوا فيه ، أما نحاة الأندلس كالسهلي وابن خروف وابن مالك فقد توسعوا في الاحتجاج به.

ج. كلام العرب : وهو المصدر الثالث من مصادر الاستشهاد عند علماء اللغة، ويشمل هذا المصدر ما تكلّمت به العرب شعراً ونثراً في حدود الإطار الزماني والمكاني والحضري أي في زمن الفصاحة. فالنحويون عندما يتحدثون عن حجّيّة كلام العرب إنما يقصدون هذا المعنى ، يقول جلال الدين السيوطي : " وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيّتهم "[2] . عليه يمكننا تقسيم ذلك الكلام إلى:

١.**النثر : ويشمل :**

أ.لغة الخطاب اليومي المستعملة في البادية طوال عصور الفصاحة.

ب.لغة الأمثال : وهي اللغة التي تستخدم من قبل فئة معيّنة في المجتمع تمتلك القدرة على التعبير عن المناسبات بأسلوب أدبي راق ، " والمثل لا يعكس لغة الاستعمال الدارج ، ولا يمثّل أسلوباً في الكلام المطّرد ، وإنما هو متن ثابت يمثّل لغة خاصة انتهت إلى استعمال عام "[3]. قال أبو عبيدة : " الأمثال حكمة العرب في الجاهلية والإسلام ، وبها كانت تعارض كلامها فتبلغ بها ما حاولت من حاجاتها في المنطق بكناية غير تصريح ، فيجتمع لها بذلك ثلاث خلال: إيجاز اللفظ ، وإصابة

---

١ الاستشهاد بالحديث في اللغة (مقال منشور في مجمع اللغة العربية الملكي) بالقاهرة ، المطبعة الأميرية ببولاق ١٣٥٥هـ/١٩٣٧م ، العدد الثالث/١٩٧.

٢ الاقتراح /٣٣.

٣ القياس في النحو العربي نشأته وتطوره /٨٣.

المعنى ، وحسن التشبيه ، وقد ضربها النبي ﷺ ، وتمثّل بها هو ومن بعده من السلف "[1].

٢.الشعر : نال هذا النوع من الشواهد الحظوة والاهتمام أكثر من أنواع الشواهد الأخرى ، فقد أنس النحويون إلى الشعر ، وشعروا بتمثيله للغة العرب مما جعل الشواهد الشعرية في مرتبة متقدمة من اهتمام النحاة والدارسين ، وظهرت على إثر ذلك مؤلفات كثيرة تخوض في هذا المضمار مثل (شرح أبيات سيبويه) لأبي جعفر النحاس ، وكذلك لأبي سعيد السيرافي. ومما تجدر الإشارة إليه أن عدد الشواهد الشعرية في المقتضب بلغت سبعمائة وواحد وخمسين بيتاً شعرياً.

المبحث الثالث : منهج المبرد في عرض الشاهد القرآني في كتابه "المقتضب" :

لم يخل مصنّف من المصنفات اللغوية من الاستشهاد بالقرآن الكريم ، وقد أجمع النحاة على الاستشهاد به ، وقد استشهد المبرد في المقتضب باثنتي عشرة وستمائة آية مما يعكس لنا اعتداده بالشاهد القرآني ، إلا أن آراءهم تباينت حول الاستشهاد بالقراءات التي لا توافق القياس النحوي فقد أنكرها البعض ومن هؤلاء شيخنا محمد بن يزيد المبرد ، ومن ذلك تخطئته لمن قرأ (معائش) بالهمز إذ يقول : " فأما من قرأ ﴿ مَعَائِشَ﴾[2] فهمز فإنه غلط ، وإنما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نُعيم ولم يكن له علم بالعربية ، و له في القرآن حروف قد وقف عليها"[3]، وقال في موضع آخر : " وأما قراءة من قرأ ﴿ ثُمَّ لِيَقْطَعَ فَلْيَنْظُرْ﴾[4] فإن الإسكان في لام (فَلْيَنظُرْ) جيّد وفي لام (لِيَقْطَعْ) لحن ؛ لأن (ثُمَّ) منفصلة من الكلمة ، وقد قرأ بذلك يعقوب بن إسحق الحضرمي "[5] ، وقال أيضاً في (باب العدد وتفسير وجوهه والعلّة

---

١ المزهر في علوم اللغة ٤٨٦/١.

٢ سورة الحجر ، الآية: ٢٠.

٣ المقتضب ١٢٣/١.

٤ سورة الحج ، الآية: ١٥.

٥ المقتضب ١٣٤/٢.

فيما وقع منه مختلفاً) : " وقد قرأ بعض القرّاء بالإضافة فقال : (ثلثمائةِ سنين) وهذا خطأ في الكلام غير جائز"[1].

ومما هو جدير بالذكر أنه منذ أن بدأ التأليف النحوي ، وأصحاب هذا الشأن يتسابقون في اختيار الشواهد الأكثر حجّة وقوة ، إذ لا يستطيع عالم في العربية أن يكون في المرتبة العلمية التي تضعه في مصاف العلماء ، يؤخذ برأيه ويستشهد بأقواله وآرائه إلى جانب الآخرين وما جاءوا به من مذاهب ، إلا بوفرة الشواهد التي لا يستغني عنها علماء العربية ، قديمهم وحديثهم ، لذا كان اهتمام النحاة موجّهاً نحو الاحتجاج بالشاهد القرآني الموثوق بصِحّته ، المنزّه من كل شك وضعف ، فاتجهوا صوب ذلك الرافد ينهلون منه ما يشاؤون حتى أضحى لهم كعبة ومقصداً.

إن المتتبّع للشواهد القرآنية في المقتضب يلحظ أن منهج المبرد في التعامل مع الشاهد مختلف من شاهد لآخر على النحو التالي:

أولاً : الإتيان بالشاهد القرآني لمجرد التمثيل به لقاعدة نحوية دون الكلام على الشاهد ودون أن يكون له في الآية رأي تفسيري ، من ذلك :

١. قال المبرد في سياق الكلام على إعمال المصدر وبيان أن من مواضع إعماله مجيئه منوناً : " فمما جاء منوناً في القرآن قوله : ﴿ أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذا مقربة ﴾[2]. نرى في هذا النص أن المبرد جاء بالآية الكريمة لمجرد التمثيل بها على القاعدة النحوية وليس له فيها رأي تفسيري أو إشارة إلى رأي.

٢. قال في سياق الكلام على جواز بدل المعرفة من النكرة وبالعكس : " ونظير بدل المعرفة من المعرفة نحو قول الله عزّ وجلّ : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾[3] ... وبدل المعرفة

---

١ السابق ١٧١/٢.

٢ سورة البلد ، الآيات: ١٤-١٥ ، انظر: المقتضب ١٤/١.

٣ سورة الفاتحة ، الآيات: ٦-٧.

من النكرة ... ونظير هذا قول الله : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ ﴾"[1].

ثانياً : الإتيان بالشاهد القرآني للتمثيل به على قاعدة نحوية ذكرها دون الكلام على الشاهد ودون تحليل له ، لكنه مع ذلك جاء به للإشارة إلى دفع احتمال الخطأ في تفسيرها ، من ذلك قول المبرد في سياق الحديث عن معاني العطف بـــ(أو) : " فإذا نهيت عن هذا قلت : لا تأتِ زيداً أو عمراً أو خالداً ، أي : لا تأت هذا الضرب من الناس ؛ كما قال الله عزّ وجلّ : ﴿ وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ "[2].

الملاحظ في النص السابق أن المبرد ذكر قاعدة نحوية تتعلّق بالعطف بحرف العطف (أو) ، ثم استشهد بآية كريمة ليبيّن معناها الذي قد يشكل على بعض الناس فقد يحتمل أن يكون العطف بـــ(أو) في الآية للشك ، فأراد أن يدفع هذا الاحتمال بالإتيان بالآية في هذا السياق للدلالة على أن حرف العطف هنا جاء للدلالة على استقلالية كل من الآثم والكفور ، فهما ضربان مستقلان وكل منهما أهل لأن لا يطاع. وقد أوضح الزجاج هذا المعنى فقال: " (أو) ههنا أوكد من الواو ؛ لأن الواو إذا قلت : لا تطع زيداً وعمراً فأطاع أحدهما كان غير عاصٍ ؛ لأنه أمره أن لا يطيع الاثنين. فإذا قال : ولا تطع آثماً أو كفوراً ، فـــ(أو) دلّت على أن كل واحد منهما أهل لأن يعصى "[3].

فالمبرد وإن لم يتكلم على الآية إلا أن الغاية التي من أجلها أورد الآية قامت مقام الكلام عليها.

ثالثاً : الإتيان بشاهد قرآني استشهد به بعض النحويين على القاعدة النحوية التي يتكلم المبرد عليها ؛ للإشارة إلى رفضه لهذا الاستشهاد ، من ذلك :

---

١ سور الشورى ، الآيات: ٥٢-٥٣ ، انظر: المقتضب ٢٦/١.

٢ سورة الإنسان ، الآية: ٢٤ ، انظر: المقتضب ٣٠١/٣.

٣ معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٦٣/٥.

قول المبرد في سياق الحديث عن استعمالات الاسم الموصول (ما) وقد ذكر أنها قد تستعمل لصفات العاقل : " وكذا قيل في قوله عزّ وجلّ : ﴿ وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾[1] أي : وبنائها ، وقالوا : والذي بناها "[2]. فالملاحظ أنه بدأ الاستشهاد بالآية بـ(قيل) للتنبيه على أن الاستشهاد ليس له ، وهو في الوقت نفسه إشارة إلى تضعيفه لهذا الاستشهاد بل رفضه بذكر رأيه في تفسير الآية فقال : "أي: وبنائها" ، ثم قال مبيّناً تفسير الآية على قول من حمل (ما) على الموصولية : وقالوا: والذي بناها ، فـ(ما) " إذا وُصلت بالفعل كانت مصدراً "[3].

فهو جاء بهذا الاستشهاد للدلالة على تضعيفه ؛ لأن الصواب عنده أن (ما) هنا مصدرية ، فالقسم وقع بالسماء وبنائها ، فتأوّل (ما) والفعل الذي بعدها بالمصدر (بناء).

ولعل الذي حمل المبرد على هذا القول هو أن الأصل في (ما) الموصولة أنها تستعمل لغير العاقل ، ولا يجوز حملها على العاقل إلا إذا لم يكن حملها على غير ذلك. وعلى ذلك فـ(ما) في الآية الكريمة تحتمل أن تكون موصولة وأن تكون مصدرية ، وحملها على المصدرية أرجح لعدم وجود تأويل.

وقد ردّ الزمخشري قول المبرد فقال : " جعلت (ما) مصدرية في قوله ﴿ وما بناها﴾ ﴿ وما طحاها﴾ ﴿ وما سوّاها﴾ ، و ليس بالوجه ؛ لقوله ﴿فألهمها﴾ وما يؤدي إليه من فساد النظم ، والوجه أن تكون موصولة وإنما أوثرت على إرادة معنى الوصفية "[4].

واعتراض الزمخشري على قول المبرد غير وارد ؛ لأنه بنى اعتراضه على أنه إذا جُعلت (ما) مصدرية فإنه حينئذ يكون الضمير المستتر الذي في قوله تعالى

---

١ سورة الشمس ، الآية:٥.

٢ المقتضب ٤٢/١ ، وانظر: المقتضب٥٢/٢ و ٢٩٦/٢.

٣ السابق ٢٩٦/٢.

٤ انظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ٣٨٢/٦.

﴿فألهمها﴾ لا يعود على مذكور ، فإذا جُعلت (ما) موصولة صحّ عود الضمير إليها. قال أبو حيان : " ولا يلزم ذلك ؛ لأنا إذا جعلناها مصدرية عاد الضمير على ما يُفهم من سياق الكلام ، ففي (بناها) ضمير عائد على الله تعالى ، أي: وبناها هو ، أي: الله تعالى ... وعود الضمير على ما يُفهم من سياق الكلام كثير "[1].

رابعاً : يستشهد أحياناً بأكثر من آية على المسألة الواحدة ، ومن ذلك في باب (ما تحتمل حروف الجزاء من الفصل بينها وبين ما عملت فيه) حين يقول : " ... وكذلك (إذا) لأنها لا تقع إلا على فعل ... وكذلك هذه الآيات كلها ، وهي : ﴿إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ﴾[2] و ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾[3] وإنما المعنى – والله أعلم – إذا كُوِّرت الشمس ، وإذا انشقت السماء "[4].

خامساً : يستدل بالشاهد القرآني على لغات العرب من ذلك قوله في باب ما جرى في بعض اللغات مجرى الفعل لوقوعه في معناه : " تقول : ما زيد قائماً ، وما هذا أخاك. كذلك يفعل أهل الحجاز. وذلك أنهم رأوها في معنى (ليس) ... فمن ذلك قول الله عزّ وجلّ : ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾[5] و ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[6] ... وأما بنو تميم فيقولون: ما زيد منطلق "[7].

---

١ البحر المحيط ٤٧٤/٨.

٢ سورة الانشقاق ، الآية:١.

٣ سورة التكوير ، الآية:١.

٤ المقتضب٢/٧٧-٧٩.

٥ سورة يوسف ، الآية:٣١.

٦ سورة المجادلة ، الآية:٢.

٧ المقتضب ١٨٨/٤.

الخاتمة:

إن الحديث عن الشاهد النحوي يعد حديثاً عن أصل من أصول اللغة العربية، وهو من أصول النحو المهمة والحساسة في ميدان الدرس اللغوي بعامة ، والنحوي بخاصة ، ويكتسب ذلك أهمية كبيرة في ظل البحث في ثنايا كتاب لغوي يعد ركيزة من ركائز الدرس النحوي ... والحقيقة أنني بعد ملازمة المبرد وكتابه المقتضب عبر هذه الرحلة البحثية أستطيع أن أجمل النتائج التالية :

١.اعتداد المبرد بالشاهد القرآني.

٢.في كتاب المقتضب سيل من الشواهد القرآنية وظّفها المؤلف لأغراض مختلفة.

٣.إن منهج المبرد في الاستشهاد يقوم على أسس عديدة أهمها :

ـــ لا يقدّم أحياناً للشاهد القرآني بعبارة تفرده أو تميّزه فيأتي غفلاً أو فجأة.

ـــ لا ينصّ في كثير من الأحيان على أن هذه قراءة من السبع أو من العشر أو من غيرهما.

ـــ ينصّ أحياناً على موضع الشاهد فقط من الآية ثم يتبعه بالشرح والتعليق.

ـــ لم يكن منهجه مطّرداً تماماً في الاستشهاد بالقراءات القرآنية ، فقد احتجّ ببعض القراءات الشاذة.

ـــ يلاحظ على المبرد أنه كان يردّ القراءة وإن كانت متواترة إذا كانت لا تتماشى مع مذهبه اللغوي ، وهذا يكاد يكون مسلكاً عاماً لأئمة النحو ، لذا لا بد من النظر الناقد الفاحص في آرائهم حول القراءات القرآنية وتوجيهها.

وفي الختام ، فإني لأرجو أن أكون قد وفقت في دراسة الشاهد القرآني ، وإيضاح أهميته عند المبرد من خلال كتابه المقتضب ، فإن كنت كذلك فهو توفيق من الله تعالى ، وإن كان غير ذلك فهو مني...

مصادر البحث ومراجعه :

١.القرآن الكريم.

٢.أخبار النحويين البصريين: لأبي سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي ، المطبعة الكاثوليكية، بيروت،١٩٣٦ م.

٣.الاستشهاد بالحديث في اللغة (مقال منشور في مجمع اللغة العربية الملكي) بالقاهرة، المطبعة الأميرية ببولاق ١٣٥٥هـ/١٩٣٧م ، العدد الثالث/١٩٧.

٤.الأشباه والنظائر في النحو:جلال الدين السيوطي ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ ه/ ١٩٨٥.

٥.إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين: لعبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني ، تحقيق الدكتور عبدالمجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط١ ، ١٩٨٦ م.

٦. الاقتراح :جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، ط ١، ١٤١٨ ه/ ١٩٩٨ م.

٧.إنباه الرواة على أنباء النحاة: للوزير جمال الدين علي بن يوسف القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٦م .

٨.الإيضاح في علل النحو: لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي ، تحقيق مازن المبارك، دار العروبة، د.ط ، د.ت.

٩.البحر المحيط في التفسير: لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي ، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١: ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٣ م.

١٠.البرهان في علوم القرآن: لبدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة.

١١.بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط: ٢، ١٩٧٩ م.

١٢.تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف ، الدكتور فخر الدين قباوة ، دار الملتقى ، حلب سوريا ، ط : ١ ، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

١٣.تاريخ بغداد أو مدينة السلام: للخطيب البغدادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، ط ١، د.ت.

١٤.تهذيب اللغة : محمد بن أحمد الأزهري ، تحقيق عبد السلام هارون ، مراجعة محمد علي النجار ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، الطبعة الأولى ، ١٩٦٤م.

١٥.خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبدالقادر بن عمر البغدادي ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٤ ، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م.

١٦.الخصائص:لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، ، بيروت ، لبنان ، ط:١ ، ١٤٢٧ ه/ ٢٠٠٦م.

١٧.سر صناعة الإعراب:لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاتة عامر،دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط:١ ، ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠ م.

١٨.شرح التصريح على التوضيح : الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، ط ١ ١٩٥٤م .

١٩.شقائق النعمان على سموط الجمان في أسماء شعراء عمان : فضيلة الشيخ الفقيه الأديب محمد بن راشد بن عزيز الخصيبي ، وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٢٠.الشواهد والاستشهاد في النحو: عبد الجبار علوان النايلة، مطبعة الزهراء ، بغداد ، الطبعة الأولى، ١٣٩٠ه/ ١٩٧٠.

٢١.الصحاح : إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، ط ٢ ، بيروت ، لبنان ١٩٧٩م.

٢٢.عصور الاحتجاج في النحو العربي: د.محمد إبراهيم عبادة ، دار المعارف ، ١٩٨٠م.

٢٣.الفروق في اللغة: لأبي هلال العسكري، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٥ ، ١٤٠١ه/١٩٨١م.

٢٤.القاموس المحيط : مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزأبادي دار الكتاب العربي ، د.ط ، د.ت.

٢٥.القياس في النحو العربي نشأته وتطوره : سعيد جاسم الزبيدي ، دار الشروق ، عمّان ، الأردن ، ط:١ ، ١٩٩٧م.

٢٦.الكامل في اللغة والأدب: محمد بن يزيد المبرد الأزدي ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣ م.

٢٧.الكتاب: لأبي البشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه) ، تحقيق عبد السّلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي القاهرة، ط ٣ ، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨ م.

٢٨.الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، ط:١ ، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨ م.

٢٩.لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور ، تحقيق عامر أحمد حيدر، راجعه عبد المنعم خليل إبراهيم ،دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ط ١ ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣ م.

٣٠.مختار الصحاح: لأبي بكر الرازي ، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان ، ط:١ ، ١٩٧٩م.

٣١.المدارس النحوية: د.شوقي ضيف، دار المعارف، مصر ، ط:٥ ، د.ت.

٣٢.المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي، شرحه وضبطه وصححه وعنون حواشيه محمد أحمد جاد المولى ، وعلي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجيل ، بيروت ، د.ط، د.ت.

٣٣.مصادر التراث النحوي: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر،د.ط ، ٢٠٠٣م.

٣٤.المصطلح النحوي: نشأته و تطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: د.عوض حمد القوزي ،عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٣٥.معاني القرآن وإعرابه: لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج ، تحقيق د. عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط:١ ، ١٩٨٨م.

٣٦.معجم الأدباء : ياقوت بن عبدالله الحموي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٧٩م.

٣٧.المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة،عالم الكتب ، د.ط ، ١٣٨٢ ه/ ١٩٦٣م.

٣٨.الموجز في قواعد اللغة العربية وشواهدها: سعيد الأفغاني،دار الفكر، دمشق،ط:١ ، ١٣٩٠ هـ/ ١٩٨١م.

٣٩.نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: محمد الطنطاوي ، دار المنار، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩١ م.

* * *